

يتحملون المسؤولية الأساسية عن انفصال اتفاقية عدن - الجزائر وهم الذين تحملوا هذه المسؤولية انطلاقاً من قرار سياسي يشكل اختياراً سياسياً استراتيجياً بالنسبة لهم ، ولا يهم كل الذين شاركوا بمجلس عمان ، اذ لا يجوز ان يحصل الانقسام بين كل الذين كانوا في عمان وكل الذين لم يكونوا في عمان فهناك قوى واشخاص وشخصيات شاركت بمجلس عمان بأفاق مختلفة وهناك أناس يجب ان يتوجه عملنا اللاحق من اجل وحدة الموقف معهم من اجل الوصول فعلاً الى تحقيق شعاركم الصحيح الى مجلس وطني فلسطيني توحيدي في المستقبل .

القيادة اليمينية المنحرفة تراهن على الحل الاميركي

ايها الاخوة والرفاق ..

ليس صحيحاً ان محاولات لم تبذل كذلك لتأجيل ذلك المجلس ، واكتفي هنا بالإشارة الى اهم تلك المحاولات ، نداء من الرئيس علي ناصر محمد ، موقف من الجزائر لذاته في عدم القبول في عقد المجلس الوطني في الجزائر ، موقف من السوفيات ، من البلدان الاشتراكية كلها

موقف الجبهة الشعبية  
يعكس ارادة طليعية جريئة

تقريباً ، من كل اصدقاء الثورة الفلسطينية الحقيقيين . جهد من الفصائل التي عملت جاهدة كي لا يحصل الانشقاق في الساحة الفلسطينية وأخر تلك المحاولات التي تقدر اهميتها ذلك اللقاء الذي تم بين الاخ الرئيس المناضل حافظ الاسد والاخوة خالد الفاهوم وجورج حبش الذي امكن فيه ان يجري التوصل الى قرار بفتح الحوار الشامل على ان يكون كذلك في دمشق من اجل الوصول الى عدم دفع الامور نحو هذه النتيجة ، كذلك موقف وافق على حضور اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على امل الاستعاضة بذلك عن السير رسمياً نحو الانقسام بعد ان كرس اليمين الفلسطيني الانقسام في الممارسة .

ماذا كانت النتيجة ؟ يقول البعض ان البديل لم يكن مضموناً ، كلنا نعترف القيادة الرسمية لمنظمة التحرير عقلاً وممارسة واسلوباً . سأعطيكم ايها الرفاق مثلاً واحداً ، قبل عامين كان من المقرر ان يعقد في باريس مؤتمر دولي في اطار الامم المتحدة من اجل القضية الفلسطينية وقد اعتبرت قوى التقدم على الصعيد العالمي آنذاك ان هذا القرار انتصار هام لقضية الشعب الفلسطيني ، في باريس بالذات ، في قلب العالم الغربي ، الاوروبي على الاقل ، وقد احدث ذلك ردة فعل صهيونية ورجعية ويمينية مسعورة ، ووجدت الحكومة الفرنسية نفسها في حرج بين التزامها بهذا القرار الدولي وبين خضوعها للضغط الاميركي والصهيوني . ان الذي فك الحكومة الفرنسية من حرجها كان القيادة الرسمية لمنظمة التحرير ، فعلى اثر لقاء بين احد ممثلي هذه القيادة وواحد من اركان السلطة الفرنسية ولقاء وعد من فرنسا ، مجرد وعد من فرنسا بالنظر الايجابي الى القضية ، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية